

الدرس الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الحكم الراشد العالمي

- أهداف الدرس:

- التعرف على نشأة وتطور مفهوم الحكم، ثم بعد ذلك معرفة الخلفيات التاريخية لتطور الحكم الراشد العالمي.

- أسئلة الدرس:

- كيف نشأ وتطور مفهوم الحكم بصفة عامة والحكم الراشد العالمي بصفة خاصة؟

- عناصر الدرس

1- نشأة وتطور مفهوم الحكم

2- نشأة وتطور الحكم الراشد العالمي

مقدمة:

إن مصطلح الحكم (Governance) ليست كلمة جديدة في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية، والإدارية، لكن ظهورها في أدبيات السياسة العالمية المعاصرة، يعتبر نسبيا تطورا جديدا على صعيد العلاقات الدولية، كعمليات وممارسات تستهدف إعادة بناء منطوق الدولة المعاصرة المنتجة للكفاية - من حيث الفعل الحكومي - المحققة للرضا المجتمعي.

1- نشأة وتطور مفهوم الحكم: وظف مصطلح الحكم (Governance) في لغات

مختلفة، منذ بضعة قرون، حيث استعمل في فرنسا منذ القرن الثاني عشر، في إطار تقني جدا: "إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في حين يشير المؤرخون الانجليز في العصور الوسطى إلى الحكم لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية، في سنة 1840 استعار الملك تشارلز ألبرت (Charles Albert) ملك مملكة بيدمونت وسردينيا مصطلح (buon governo) كإطار أساسي لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير في مملكته، ظهر التعبير مرة أخرى في اللغة الانجليزية، في الربع الأخير من القرن العشرين كأحد المفاهيم الأساسية لعمل الشركات والمنظمات.

من جهة أخرى التطورات العالمية المتسارعة- في نفس الفترة- ساهمت في بلورة هذا المفهوم الذي استخدم في نهاية عقد الثمانينات من قبل المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة في البلدان المطبقة لبرامج

التعديل الهيكلي، هذه السياسات المشروطية (برامج التعديل الهيكلي، إعادة الجدولة، الخصخصة، الإصلاحات المالية والنقدية...) لم تحقق أهدافها، كما قوبلت بالنقد من قبل الدول المطبقة لها باعتبارها تمس بسيادتها من جهة، كما أنها لم تهتم بالبعد الاجتماعي من خلال سياسات النقشف المفروضة التي ساهمت في تدني المستوى المعيشي لمواطنيها مع ما ينجر عنها من انعكاسات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة؛ المؤسسات الدولية أدركت أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، وجادلت بان سبب الفشل يكمن في طبيعة النظم السياسية لدول العالم الثالث التي تتميز بقصور وعجز في الأداء بسبب تفشي الفساد وغياب الإطار المؤسسي الضامن لحكم القانون.

بعبارة أخرى مشروع اقتصادي طموح لا يمكن أن ينجح بدون شرعية سياسية ومؤسسية فاعلة، فكان البديل -حسب رؤية المؤسسات الدولية- يكمن في ترشيد الحكم من خلال وصفة الحكم الراشد تجاوزا منها لمشكلة السيادة (اتهامات التدخل في السياسات المحلية من قبل الدول المقترضة)، في بداية تسعينيات القرن الماضي، أصبح مفهوم الحكم متداولاً في أدبيات السياسة العالمية وفي النقاشات الفكرية (الحكم العالمي: حكم بدون حكومة كما عبر عنها جيمس روزنو وارنست س (1993)، الحكم الحديث بتعبير جان كويمان 1993، الحكم الديمقراطي بتعبير جيمس مارش وجون أولسن 1995، كما انشأ في لندن مركز دراسة الحكم العالمي (1992)، من جهة أخرى أسست منظمة الأمم المتحدة لجنة الحكم العالمي (1995)، والجدول التالي يبين ابرز مراحل التطور السياسي للمفهوم:

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد
1990_1975	الموجة الليبرالية: التفكير في الأزمة الاقتصادية، وإعادة صياغة النموذج التنظيمي لما بعد الحرب العالمية الثانية.
1990-1982	وفاق (إجماع) واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي (سياسات الخصخصة والمشروطية)
1996_1990	التعديلات (الإصلاحات) الليبرالية الأرثوذكسية وتوقعات الديمقراطية (عمليات التحول الديمقراطي)
ابتداء من 1996	الدور المؤسسي الجديد: ملتقى الجيل الثاني للإصلاحات السياسية

والاقتصادية والحاجة لوضع المعايير لترشيد الممارسات الدولية (الحكم الراشد ومكافحة الفساد)	
ابتداء من 1997 ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في أنماط العلاقة بين اقتصاد السوق والديمقراطية (دمج البعد السياسي مع البعد الاقتصادي لإنتاج الفعالية وترقية الأداء)	

المصدر: خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري - قسنطينة، 2009-2010، ص21.

هناك مجموعة من الأسباب الموجبة للإدارة السليمة للحكم، لعل أبرزها السرعة المتناهية لعمليات العولمة، خاصة ما تعلق بزيادة تحرير تجارة السلع والخدمات المالية، وما تفرزه من مخاطر تنتج عن زيادة وتعميق الترابط بين الاقتصاديات الدولية، والمتمثلة في طبيعة العدوى أو الانتشار التي تتمتع بها الأزمات المالية، وصعوبة احتوائها، والسبب الآخر هو إدراك بعض المؤسسات التنموية الدولية وعدد كبير من الأكاديميين البارزين، ومسؤولين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني العالمي، بأن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية لم تكن مرضية، ولم تعد تتلاءم مع الظروف التي أفرزتها ظاهرة العولمة، إضافة إلى انعكاساتها السلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي فشل وقصور المدرسة الفكرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي سيطرت على مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الماضيين (1980-1990 و 1990-2000) والتي أثبتتها أزمة الديون في الثمانينات، وأزمات المكسيك (1995) والبرازيل (1998-1999) والأرجنتين (1995 و 2001) وروسيا (1998) وتركيا (2001) ودول جنوب شرق آسيا ابتداء من عام 1997م، وبدل أصحاب هذا الرأي على صحة نظرياتهم بأن النمو الاقتصادي لم يتحقق، وأن الفقر وعدم المساواة في طروحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تحدثت عن وجود تقدم ملموس ومرضي في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وعدم المساواة، وفي حين يحمل البعض نظام السوق الحر الجزء الأكبر من مسؤولية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها العالم اليوم، يجادل البعض الآخر ومن ضمنهم المؤسسات المالية الدولية، بأن مكن الخلل الفعلي في عدم التطبيق الأمين والصحيح لأسس النظام الاقتصادي الحر ومبادئه، فضلا عن غياب الإطار المؤسسي الضامن لحكم القانون.

2- نشأة وتطور الحكم الراشد العالمي: عرف العالم وعبر مراحل تاريخية مختلفة، محاولات قوى دولية تقليدية تستهدف الهيمنة العالمية على استغلال موارده المادية والبشرية، وإدارة شؤونه المختلفة والتي تجسدت في الإمبراطوريات التقليدية كالإمبراطورية اليونانية الهيلينستية، الرومانية، دولة الخلافة الإسلامية... كل هذه الأشكال حاولت تجسيد نموذج لحكم عالمي يناسب كل مرحلة، عبر نشر أو فرض نماذج فكرية أو قيمية تبعا لحضارة وقيم الطرف المنتصر، لكن في إطار دولاتي (عالم-دول) بداية من أواسط القرن 19م، ظهرت أشكال جديدة من التنظيم الدولي ممثلا في المنظمات الدولية المتخصصة (منظمة الصليب الأحمر 1863، إتحاد البريد العالمي 1873...)، كما اتسع نطاق ونشاط التجارة الدولية مطلع القرن 20م، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر إلى الوجود أول منظمة دولية للتنسيق بين الدول، ووضع قانون دولي ينظم العلاقات بين الدول ويحفظ السلم والأمن الدوليين، وهي منظمة عصبة الأمم استنادا إلى الأفكار الولسونية (مبادئ ولسن الأربعة عشر) 1919-1939م لكنها لم تحقق أهدافها، فكان البديل الأمم المتحدة منذ 1945 كأحد أشكال الحكم العالمي والتي تتفرع عنها مؤسسات دولية اجتماعية واقتصادية مثل: منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومؤسسة قضائية وهي محكمة العدل الدولية، كما شهد العالم في الفترة ما بين عقد 1950-1990م عدة تطورات مهدت لقيام نظام جديد للحكم العالمي أبرزها:

- تنافس أيديولوجيتين متناقضتين من أجل الهيمنة العالمية: (شيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي ورأسمالية ليبرالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية)، تحكمها معايير وقيم وأنماط معينة، تسعى لأن تكون النموذج المهيمن والسائد على المستوى الكوني طوعيا أو فرضا.
- توسع أنشطة وبرامج منظمة الأمم المتحدة، في المجالات الاجتماعية والإنسانية والإنمائية كبرنامج الأمم للإتماء UNDP-1959م، اللجنة السامية لشؤون اللاجئين 1951م، الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA 1953م.
- بروز نشاط المنظمات الغير حكومية NGOs، في الساحة العالمية خاصة ما عرف بالحركة البيئية بداية عقد 1970م، وبداية الوعي العالمي بقضايا البيئة وآثارها مثل: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومنظمة السلام الأخضر.

- ظهور الاتحادات الإقليمية في شكل تنسيق بين الحكومات في القضايا الاقتصادية والتجارية وتبادل الآراء في المسائل السياسية المشتركة مثل: منظمة الوحدة الإفريقية والسوق الأوروبية المشتركة....

- في إطار الحرب الباردة تم عقد معاهدات وتحالفات وأحلاف عسكرية، لتنسيق التعاون السياسي والأمني ما بين الحكومات، كحلف شمال الأطلسي NATO.

كما شهدت فترة ما بعد عام 1990م، انتصار النموذج الغربي الليبرالي، حسب أطروحة فوكوياما (نهاية التاريخ وخاتمة البشر)، وبدأ العالم يشهد موجات جديدة من التحول الديمقراطي، وتبني آليات اقتصاد السوق عبر عمليات تحول جذرية مخلفة عديد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بصور سلسلة حينا وعنفية أحيانا أخرى.. كما تجلت ملامح نظام الحكم العالمي الجديد، في عقد قمم ومؤتمرات عالمية، حضرها كم هائل من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات مثال ذلك: (القمة العالمية لحقوق الطفل بنيويورك 1990م، قمة الأرض بربو دي جانيرو 1992م، مؤتمر الأمم المتحدة للاستيطان البشري والسكان في اسطنبول 1996م)

- ظهور مفاهيم ومبادئ جديدة للإدارة العالمية أبرزها:

* مفهوم التنمية المستدامة الذي يربط بين ثلاثية نمو اقتصادي+وعي بيئي+ ضمان حاجة الأجيال المستقبلية

* مفهوم عولمة حقوق الإنسان أي الإقرار بعالمية وشمولية حقوق الإنسان العالمية (المعولمة).

* مفهوم العولمة الذي يربط بين ثلاث ركائز: عولمة المال +عولمة القيم+عولمة السياسة.

* إعادة النظر في مفاهيم السيادة من خلال إقرار حق التدخل الإنساني.

* التبشير بقضايا الحكم ومكافحة الفساد والديمقراطية والإصلاحات المؤسساتية، من جهة أخرى شهد العالم تطورات علمية وتكنولوجية ومعلوماتية، بما أدى إلى زيادة التدفقات والترابطات العالمية المتعددة الوجه.

* كما شهدت السياسة العالمية تزايد نشاط وادوار المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية وتعاضم أدوار الشركات متعددة الجنسيات بما أضعف من قوة الدولة التي أصبحت مخترقة من مختلف الجهات، إضافة إلى بروز تهديدات عالمية جديدة في قضايا السياسة

العالمية تستدعي ضرورة مواجهتها باعتبارها متخطية لحدود الدولة القومية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة كما تطورت عوامل التهديد لبقاء الدولة من الأطر الخارجية (حروب ما بين الدول) إلى الأطر الداخلية (حروب أهلية وحركات الانفصال وصراعات الهوية)، الأولى تهديدات من خارج الدولة (فوق وطنية) والثانية تهديدات من داخل الدولة (تحت وطنية) تهدد الدول والمجتمعات.

* تطور نماذج الاتحادات الإقليمية إلى مستويات أعمق من الترابط والتكامل والاعتماد المتبادل في قضايا تنسيق السياسات التجارية والنقدية وشؤون الأمن والخارجية مثل: الاتحاد الأوروبي والآسيان والماركسور، رغم أن النموذج القاري الإقليمي قد يعيق نحو تكامل نظام حكم عالمي.

لنصل في الأخير إلى بروز نمط جديد من الحكم العالمي لم تتضح بعد كل ملامحه، لكن الأكد أن الإدارة العالمية ستكون مبنية على إدارة فعالة شاملة موجهة بمبدأ النمو المستدام والتطبيق العالمي من خلال جهوزية العالم لقبول قيم رئيسية توحد كل التوجهات والخلفيات الفلسفية والدينية والسياسية والثقافية المسنودة بقيم الديمقراطية على كل المستويات وبقاعدة ملزمة.

قائمة المراجع:

- خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري -قسنطينة، 2009-2010

-Philippe Moreau Defarges, La Gouvernance. 2éme édition, Que sais-je ? Presses Universitaires de France, Paris, 2003.

-Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prudhomme, la gouvernance un concept et ses applications, édition Karthala, 2005